

المؤتمر الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي يؤكد في ختام اجتماعه بأسطنبول :

العزم على مواصلة التقدم .. والإصلاح من الداخل .. ومضاعفة جهود مكافحة الإرهاب

متابعة جهود قيام سلام شامل .. وإنهاء احتلال العراق .. وكسر العزلة عن شمال قبرص



أكد وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء المشاركون في المؤتمر الـ (٣١) لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي اختتم أعماله أمس في إسطنبول، العزم على مواصلة التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كدول ذات سيادة، والتعهد بمواصلة مساعي الإصلاح النابع من الداخل، وتعزيز قيم الحرية والمساواة بين المواطنين.

وإدان البيان الختامي للاجتماع الوزاري الإرهاب بجميع أشكاله، مرجحاً بما أسماه «مفهوم الوسطية المستنيرة»، بينما دعا بشأن القضية الفلسطينية إلى جعلها ملحة تحظى بالأولوية، وأن يكون الهدف هو قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة.

وحول العراق أبد البيان الخطوات الرامية إلى إنهاء احتلال العراق، مع التأكيد على أن تكون السيادة كاملة، في حين أشاد بالشعب القبرصي التركي لقبوله الخطة الدولية لتوحيد الجزيرة، وأن المنظمة قررت اتخاذ خطوات لوضع نهاية للعزلة الجائرة، ودعوا المجتمع الدولي ومنظماته إلى القيام بعمل مماثل.

وقسما يلي النص الكامل لإعلان إسطنبول الذي صدر في ختام مؤتمر وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفقاً لما أوردته وكالة الصحافة الفرنسية أمس :

نحن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود المشاركين في المؤتمر الإسلامي الـ (٣١) لوزراء الخارجية - دورة التقدم والوثاق العالمي - نعلن بكل تصميم أننا :

○ نؤكد التزامنا بغايات منظمنا وأهدافها ومبادئها كما نص عليها ميثاقها.

○ نستمد أسباب القوة والثقة من الإسلام، دين السلام والوثاق والتسامح، الذي يلهمنا العمل من أجل تحقيق الحرية والسلام والازدهار.

○ بحثنا التطورات التي تسود حالياً الساحة الدولية بحثاً وأبياً، واتفقنا على تأكيد إرادتنا الجماعية بمزيد من الفاعلية وجدونا هدف وحيد يتمثل في تحقيق العدالة والسلام والوثاق.

○ عقدنا العزم على انتهاج سبيل التسوية السلمية لجميع القضايا الدولية، وبذل الجهود من أجل حث الأطراف المعنية كافة للمضي على نفس الطريق.

○ ندعو جميع الجهات المعنية إلى تناول قضية فلسطين والنزاع العربي - الإسرائيلي كمسألة ملحة تحظى بالأولوية، وأن يكون الهدف هو قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها .. ولذا قررنا متابعة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الشامل متابعة حثيثة، وعلن قبول منظمة المؤتمر الإسلامي الكامل لما سنسفر عنه هذه الجهود من نتيجة ناجحة.

○ نؤيد الخطوات الرامية إلى إنهاء احتلال العراق، كما نؤيد العملية المؤدية إلى نقل السيادة للعراقيين، ونؤيد وجوب أن تكون هذه السيادة كاملة، وينبغي أن يكون الانتقال السياسي لتشكيل حكومة منتخبة متصفاً بالشمولية التامة والشفافية، ونرحب في هذا الصدد بصور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٤٦) بالإجماع، وهو القرار الذي يضع الإطار لهذا الانتقال، وقررنا مساعدة العراق بفاعلية في العملية الانتقالية، والعمل على تلبية احتياجاته.

○ سنؤيد دعم جهود إعادة الإعمار والبناء في أفغانستان، ونؤيد

مجدداً موقفنا المبني من مسألة جامو وكشمير، حيث ينبغي احترام حقوق شعب جامو وكشمير وإرادته احتراماً كاملاً وفقاً للشريعة الدولية، ونؤيد - أيضاً - تسوية النزاع الأذري - الأرميني في إطار وحدة أراضي أذربيجان، ونؤيد بنفس القدر الجهود الرامية إلى تسوية جميع القضايا الأخرى التي تشغل بال منظمة المؤتمر الإسلامي.

○ ندین بشدة الإرهاب بجميع أشكاله، ونعرب عن تعاطفنا العميق وتأييدنا للبلدان التي وقعت ضحية للهجمات الإرهابية، ونتفق على مضاعفة جهودنا لمكافحة هذا الوباء العالمي.

○ نشيد بالشعب القبرصي التركي لقبوله الساحق لخطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة لتوحيد الجزيرة على أساس شراكة جديدة بين منطقتين لدولتين مؤسستين تتمتعان بالمساواة السياسية، ونرحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في ٢٨ مايو ٢٠٠٤م ونؤيد، وكذلك التنازح والتوصيات الواردة فيه، ونؤيد - أيضاً - بعثة المساعي الحميدة التي يرعاها الأمين العام للأمم المتحدة ..

○ نؤيد الجهود من أجل القضاء على الفقر.

○ نحن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي نعمل على مساعدة بعضنا البعض في مساعي التقدم والإصلاح، والتي ينبغي أن تنبع من الداخل .. كما ستعمل المنظمة كمؤسسة على إيجاد الوسائل والسبل لدعم التقدم في إطار

الاجتماعي والاقتصادي واجتماعيا، ونؤيد الجهود من أجل القضاء على الفقر.

○ نحن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي نعمل على مساعدة بعضنا البعض في مساعي التقدم والإصلاح، والتي ينبغي أن تنبع من الداخل .. كما ستعمل المنظمة كمؤسسة على إيجاد الوسائل والسبل لدعم التقدم في إطار

الاجتماعي والاقتصادي واجتماعيا، ونؤيد الجهود من أجل القضاء على الفقر.

○ نحن دول ذات سيادة تسعى إلى تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ونعلي من قيمة حريتنا والمساواة بين مواطنينا، ونهدف جميعاً إلى توطيد الطبيعة النيابية والممارسات الديمقراطية لحكوماتنا، ونحن عازمون على توفير التعليم العصري للجيل الجديد، وسنواصل بكل مسيرية التطوير

وسط ضغوط امريكية اوروببية : استمرار سياسات المد والجزرين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تقرير / محمد القراري

توسعت هوة الخلافات من جديد بين إيران و الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد ما هدات خلال الفترة الماضية حيث عادت لغة التحذيرات والتهديدات التي يطلقها المسؤولين في طهران مقابل تصريحات مدير الوكالة محمد البرادعي بمطالبتها بمزيد من التعاون وإزالة المخاوف لدى المجتمع الدولي من عدم وجود برنامج نووي للأغراض العسكرية ونظمت دول أوروبا الى ممارسة الضغط على إيران الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من دور الوساطة الذي اتبعه وزراء خارجية فرنسا والمانيا وبريطانيا العام الماضي .

إزاء هذه الضغوط لجأت إيران الى اتباع اسلوب التحذير والتهديد الكلامي في الوقت الذي تبدي استعدادها للتعاون مع فرق التفتيش الدولية لقبول شروط الوكالة لكن دون التنازل عن حقها في برنامج نووي للأغراض المدنية والتزود لتقنيات في هذا المجال .. حيث حذر الرئيس الإيراني محمد خاتمي أمس من أن بلاده لن يكون عليها أي التزام أخلاقي لاستمرار في وقف عمليات تخصيب اليورانيوم والسماح بإجراء عمليات تفتيش دولية مفاجئة لمشآتها النووية إذا اعتمدت الوكالة مشروع قرار قاس تقدمت به أوروبا حول إيران .. وظهرت إيران بعد مشاورات مكثفة بين خاتمي مع بقية أعضاء حكومته أنها لا ترغب حالياً في الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي لكن إذا تم اعتماد مشروع القرار الأوروبي فإن ذلك يعني أن الأوروبيين لا يحترمون التعهدات التي قطعوها إذا لن يتوجب على طهران تنفيذ أي التزام والاستمرار في تعليق عمليات التخصيب واصفاً القرار بأنه سيء للغاية .

ومن المتوقع أن يطرحه على مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا الأسبوع مشروع قرار بريطاني فرنسي ألماني بغرض مزج من الضغوطات على إيران فيما يتعلق بعمليات التفتيش والتأكد من البرامج النووية التي تؤكد إيران بأنها للأغراض السلمية .

وبالرغم من نبرة التحذيرات التي تطلقها طهران إلا أنها لا تزال تؤكد باستمرار التعاون مع فريق الوكالة حيث أكد سيد حسين موسويان رئيس لجنة السياسة الخارجية في المجلس الأعلى للأمن القومي أن بلاده تنوي الاستمرار في التعاون مع الوكالة مقللاً من أهمية التلميحات بالسعي الى البحث عن بدائل للعمل بموجب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية .. وأشار الى أن التعاون لن يكون مطلقاً بل لأجل غير محدد في إطار معاهدة وضوابط الحد من انتشار الأسلحة النووية وربط موقف بلاده المستقبلي بما ستسفر عنه اجتماعات مجلس أمناء الوكالة الذي يضم / ٣٥ / دولة وتطلق الوكالة على لسان مديرها العام محمد البرادعي تصريحات متباينة فتارة تقول أن إيران تتعاون بشكل جيد مع التفتيش وأحياناً يطالبها بالمزيد من بذل الجهد لإزالة الشكوك حول برنامجها النووي .

بينما ترغب إيران أن تخلق هذا الملف الحلق في اقرب وقت ممكن وتتضمن أن تسفر نتائج الاجتماعات الى اصدار اشارات ايجابية عما تقوم به من تعاون الا ان مشروع القرار الاوروبي المطروح يشمل دهاء من البرادعي لا نهاء التحقيق حول البرنامج في غضون بضعة اشهر .

وتتهم إيران الدول الأوروبية والوكالة الدولية بالاذعان للضغوط الأمريكية وركوب موجه التشدد إزاء ماتديه من تعاون خاصة أن مشروع القرار يتوافق مع رغبات واشنطن .. وكان رئيس البرلمان الإيراني قد هدد في وقت سابق بعدم التصديق على اتفاقه البروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه الحكومة العام الماضي ويجبرها على قبول

عمليات تفتيش مفاجئة لواقعها النووية .. وتزعم واشنطن بان لدى طهران برنامجاً نووياً عسكرياً سرياً لم تعلن عنه واشترطت التعاون الكامل مع الوكالة لأنيبات عدم انتاجها اسلحة نووية وتوافقت تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر والمندوب الأمريكي لدى الوكالة في فيينا كينيث بريل من وجوب تعاون كامل مع فرق التفتيش في الوقت الذي تشير فيه تقارير الوكالة بان إيران تحزن تقدماً في تعاونها وهو ما يتناقض مع التصريحات الأمريكية ...

ويجمع المراقبون بان المخاوف نفسها قد تتكرر لما حدث مع العراق حيث كانت اسلحة الدمار هي المبرر للغزو والاحتلال بينما اتضح بعد عام من الاحتلال عدم وجود تلك الاسلحة .

adv